

بيان صحفي حول أزمة النفايات المستمرة

في ظل غياب أية مساعي لإيجاد حلول لأزمة النفايات التي ستعود قريباً إلى الواجهة، نرى أن المشاكل تتكرر في صيدا وطرابلس والنبطية وغيرها من المناطق وذلك بسبب عدة عوامل:

- 0 غياب أية سياسات ومساعي للتخفيف من إنتاج النفايات (مثل منع استعمال أكياس البلاستيك والمواد الأحادية الاستعمال وغيرها) ونشر الوعي لدى المواطنين حول هذه الأمور الضرورية.
- 0 غياب الفرز من المصدر.
- 0 نقل النفايات وكبسها مما يصعب فرزها وإنتاج سماد نظيف ومواد للتدوير قابلة للبيع. هذا يقصر من عمر معامل الفرز والتسيخ ويزيد من كمية النفايات التي تحتاج إلى طمر.
- 0 سوء إدارة مرافق معامل الفرز والتسيخ والهضم اللاهوائي والمطامر وعدم وجود خطة متكاملة لإدارة النفايات.

في هذا الإطار، يناشد الائتلاف المعنيين بإعادة تصميم وصيانة وتحديث معامل الفرز والتسيخ والهضم اللاهوائي وإعادتها إلى العمل بأسرع وقت ممكن. فبحسب العرض التي قامت به وزارة البيئة أمام البلديات أوائل هذا العام، يتبين أن المعامل الموجودة حالياً والمخطط لإنشائها قريباً لديها قدرة لمعالجة 7,750 طن يومياً بينما ينتج لبنان حوالي 6,555 طن يومياً. إن وجود هذه المعامل وتشغيلها بطريقة سليمة هو جزء أساسي من الحل المستدام.

كما يخشى الائتلاف أن إقفال المعامل وعدم تشغيلها بطريقة سليمة يضغط باتجاه القبول بأسوأ الحلول (المحارق) كأمر واقع.

أما فيما خص بيروت وجبل لبنان، وبعد زيارة بعض أعضاء الائتلاف لمطمر برج حمود برفقة النائب بولا يعقوبيان، تبين أنه يتم حالياً طمر القسم الأكبر من النفايات غير المفروزة، مما يقصر عمر المطمر ويدفع المواطن أكلاف لخدمات الفرز والتسيخ غير الموجودة (وهنا نشير إلى أن مصنع الكورال مغلق تماماً وذلك منذ انتهاء عقد سوكوني على الرغم من اتخاذ مجلس الوزراء قرارات بتوسيعه). إن غياب الفرز والتسيخ المنصوص عليهم ضمن العقود يصنف بخانة هدر للمال العام، وعليه، يناشد الائتلاف النيابة العامة المالية للتحرك والتدقيق بتنفيذ العقود وملاحقة المخالفين.

كما تبين خلال الزيارة نفسها بحسب ما أفاد به المسؤول عن المطمر أنه قد تم إنشاء محطة لمعالجة عصارة النفايات (منذ حوالي 8 أشهر) بقدرة معالجة يومية 120 م³ في مطمر برج حمود وأخرى في مطمر الجديدة. يشكك الائتلاف بقدرة هذه المحطات لمعالجة كمية العصارة الناتجة عن المطمر وبقدرتها على إزالة المواد البيولوجية والكيميائية التي تؤثر سلباً على الصحة العامة والحياة البحرية وتخفيضها لتتوافق مع المعايير الوطنية للتخلص من النفايات السائلة في البحر. علماً أنه رفض المسؤولون عن المطمر السماح لأعضاء الائتلاف بأخذ عينات من العصارة بعد معالجتها وقبل التخلص منها في البحر. كما يؤكد الصيادون في المنطقة على تصريف العصارة في البحر مباشرة دون معالجة. يطالب الائتلاف القضاء بتعيين خبراء لأخذ عينات من العصارة بعد معالجتها والتأكد من مطابقتها للمعايير الوطنية وفرض تطبيق خطة إدارة ومراقبة بيئية سليمة.

إن التلوث البحري الذي وصلنا إليه اليوم غير مقبول ويؤثر سلباً على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلد مثل السياحة ويسبب بتدهور للحياة البحرية وصحة المواطنين. يحمل الائتلاف

مسؤولية هذا التلوث للسلطات المحلية والمركزية وكل من وافق وسهل إنشاء المطامر البحرية وتواطأ من أجل الربح العقاري الرخيص بطمر البحر بالنفايات.

أصدرت الدولة قانون يمنح المواطن حق الوصول إلى المعلومات بطريقة شفافة. إن حق كل مواطن الحصول على العقود والتقارير الخاصة بمراقبة عمليات التشغيل والإدارة البيئية لمرافق إدارة النفايات. لهذا يناشد الائتلاف مجلس الإنماء والإعمار بإبراز عقود معالجة النفايات والكلفة التفصيلية لنقل ومعالجة وطمر كل طن وتقارير مراقبة أعمال المتعهدين للعامة.

وأخيراً يشدد الائتلاف على رفض اعتماد المحارق ويرفض سياسة الإهمال المتبعة حالياً وعدم اعتماد خطط مستدامة والضغط على المواطنين وترهيبهم بتكدس النفايات في الشوارع لاعتماد المحارق المسرطنة.